العدد (1901) السنة الثامنة - الأثنين (6) أيلول 2010 ◆ http://www.almadapaper.com - E-mail: almada@almadapaper.com

ـ دعـــــوة ـ

تدعو صفحة آراء وأفكار الكتاب الى مناقشة واقع التيارات العلمانية في البلاد وما يمكن أن تلعبه من دور في خلق التوازن السياسي وكيف يمكن تفعيل تواجدها في الشارع العراقي بما يساهم في خلق التنوع الفكري وصولاً الى التعددية السياسية بصيغها التنظيرية والتطبيقية.

الانسحاب الأميركي وحساب البيدر

حميد الربيعى

لا يأخذنا الإعلام بما يقال عن انسحاب القوات الاميريكية من العراق، فثمة تغطية إعلامية هائلة بهذا الصدد، ورغم أننا نعي جيدا الأجندة الإعلامية لكن في الحقيقة يجب ان نقرأ ما على الواقع من حقائق بهذا الخصوص. ان ما جرى من انسحاب هو ضمن حدود الاتفاقية الستراتيجية بين الحكومة العراقية واميريكا والذي حدث في الواقع هو انسحاب لـ ٢٠ ألف جندي مقاتل مع المعدات العسكرية هذا الانسحاب جاء بناء على اتفاق مسبق بين الحكومتين وبالتأكيد كان الاتفاق تتويجا لمرحلة سابقة كان يسعى فيها العراق الى اكمال السيادة الناقصة بالاضافة الى مسعاه للخروج من شروط الفصل السابع لقرارات الامم المتحدة .

إن تنفيذ بنود الاتفاق في ظروف زمانية اخرى ،بالتأكيد متغيرة،يلقي المسؤولية الأخلاقية على كلا الطرفين ومع ان ما جرى من سحب القوات المقاتلة لا يمثل نقطة تراجيدية لحد ان تكون كارثية على الوضع الأمني والسياسي العراقي ،فما زال على ارض الواقع ٥٥ الف جندي، كما يقال انهم لاغراض التدريب والتأهيل،وان كان العذر يؤخذ به من الناحية القانونية في الاتفاقات الدولية لكن وجود هكذا عدد بالضرورة، فستكون ثمة قوات مقاتلة تحمي هذا العديد من الجنود.

اذا كان العراق يسعى الى خروج القوات الاجنبية من اراضيه حتى ينجز الاستقلال التام فإن الظروف العامة الاقليمية والداخلية لا تساعد بهذا الاتجاه ضمن توطيد وترسيخ الأمن، لذلك نرى ثمة مفارقة في سعي الحكومة ان تبيض وتحسّن صورة العراق في محيطه العربي والإسلامي ، يقابل هذا المسعى بجهود محبطة اذ تحاول دول الجوار التدخل في شؤونه لهذا نرى هذه الثنائية في موضوع الانسحاب الأميركي تبدو إرباكا من حيث الادعاء و التنفيذ.

الحقيقة الثابتة على ارض الواقع ان ما يجري من احداث تؤكد المشتركات التي يتواصل فيها الطرفان، على الجانب العراقي ما زالت المجاميع المسلحة وتنظيم القاعدة موجودة و تمارس نشاطها بالإضافة الى عدم اكتمال نمو وقدرة القوات الامنية وبهذه النقطة يشار بشكل عام الى ان بناء القوات الامنية مرتبط عضويا بنوعية التشكيل الحكومي المعضلة الكبرى في السياسة العراقية منذ التغيير في ٢٠٠٣ ولحد الآن.

على الجانب الآخر فان لأميركا المصلحة فى محاربة القاعدة خارج اراضيها إما بإضعافها او الحد من نشاطها تضاف لهذا نقطة ملتبسة فى السياسة الاميركية فتبدو متوارية وراء الاحداث"لكنها ما زالت مؤثرة في هذه السياسة ونقصد بها هو بناء الديمقراطية في قلب منطقة ساخنة من الساحة الدولية.

إن الوعي بهذه الإشكالية يختلف في الفهم و الرؤية بين الجانبين فالاميريكان ومن ضمن ستراتيجيتهم يعدّون ويؤثرون فى الخارطة الدولية علي المدى البعيد، بينما الجانب العراقي يعاني آنيا من مشاكل جمة"سواء كان في الوضع السياسي او الأمني او الاستقرار الاجتماعي، والذي يزيد الطين بلة هو التجاذبات السياسية بين الكتل النيابية مع عدم وضوح الرؤية لدى النخب السياسية في نوعية الدولة المراد بناؤها.

إن تجاوز هذا الإشكال يتطلب وعيا خاصا بقيمة المخاطر التي يمر بها البلد وأيضاً بنوعية الارتباط و تفعيل الاتفاقية الستراتيجية بين البلدين. ان النظر الى الانسحاب بموجب المصالح الوطنية العامة وضمن إطار المحافظة على كيان الأمة يبدو –قانونيا– الصورة التي تناغي الشعور بالوطنية لكنه بالمقابل يبدو وكان الازمة الامنية التي ترافق الانسحاب اذا حدثت ستشكل مفرقا مهما لابد من ان يؤخذ في الحسبان يتطلب عدم الانجرار وراء الشكل القانوني وترك الساحة الداخلية مشتعلة بعوامل الانفجار او على الاقل التسابق مع الزمن لوضع مصالح الامة العراقية في المقام الاول من خلال الاستعجال في تشكيل حكومة قوية و فاعلة تؤدي المهمات الوطنية وتقود المجتمع إلى بر الامان و التنمية.

في ضوء مستجدات العمل السياسي

هل تمسك التيارات العلمانية زمام المبادرة في العراق مرة اخرى؟

طارق الجبوري

ماهي أبرز متغيرات ساحة العمل السياسي العراقي بعد ٢٠٠٣؟ وماهي أسبابها ونتائجها؟ ولماذا هذا الاجتياح والهيمنة التي فرضتها الاحزاب الدينية ، بعد فترة غياب ليست بالقصيرة ؟ وهل يمكن ان تكون التوجهات الدينية بكل مشاربها ومشاريعها بديلاً عن الاتجاهات العلمانية والليبرالية ؟

أسئلة كثيرة تدور في مخيلة المهتم بالشأن السياسي لعلاقته برسم خارطة مستقبل العراق على المدى المنظور وانعكاسه على المنطقة، وبشكل خاص المحيط العربي الذي كان وما زال العراق عنصراً فاعلاً في أحداثه سلباً او ايجاباً .

وقبل الخوض في تفاصيل مثل هكذا موضوع شائك ومعقد ، لابد من الاعتراف مسبقاً بان نكوصاً كبيراً في تأثير الاحزاب السياسية قد بدأت تلوح ملامحه بالافق بشكل كبير وواضح منذ انفراط عقد الجبهة الوطنية والقومية التقدمية التي كانت تضم عند تأسيسها في ١٩٧٣ إضافة لحزب البعث الحاكم في وقتها والحزب الشيوعي العراقي وحركات قومية وممثليها وشخصيات وطنية تمت تصفية اغلب قياداتها وكوادرها المتقدمة والوسطى بذريعة التآمر على نظام الحكم.

ومع تقديرنا للدور الكبير لكثير من الاحزاب السياسية في نمو الحركة الوطنية، إلا انه لابد من الإقرار بفشلها بترسيخ تقاليد عمل سياسي صحيحة تؤمن بالديمقراطية وتؤسس لها في العراق حالها حال العديد من تجارب الاحزاب في محيطنا العربي التي بقيت تجاربها قاصرة حتى من ملامسة مبادئ الديمقراطية في حدودها الدنيا والبسيطة، التي نحسب برأينا المتواضع انها كانت من ابرز اسباب عرقلة تطور هذه الاحزاب نحو الديمقراطية ، استناداً لإفراطها باعتماد نهج اثبتت الايام عقمه ، وهو الاتكاء والاعتماد في كل قراراتها على الزعامات الفردية والشخصنة ، مع عدم وجود منهج وبرنامج عمل واضح يعمق الاتجاه الديمقراطي حتى داخل المؤسسة الحزبية نفسها التي ظلت متمسكة بمبدأ ما يسمى بالديمقراطية المركزية الذي قد تفرضه ظروف طارئة . والانكى من كل ذلك ان برنامجاً شبه منظم قد مورس من قبل النظام السابق ، أدى لاحقاً الى انسحاق وضمور دور الطبقة الوسطى التي كانت وفي كل الاوقات والبلدان ، عماد الحركات السياسية ومادتها الرئيسية .

و لانظن اننا بحاجة الى كثير من القرائن والدلائل لتأكيد حقيقة اختزال العمل السياسي كله قبل ٢٠٠٣ بحزب واحد ، بل بشخص واحد ، كان من نتائجه ، تردي الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، ونخر منظومة القيم الوطنية التي جبل العراقي عليها ، أوصلتنا الى البحث عن حل لمشاكلنا حتى ولو كان خارجياً ، بعد ان اعيتنا الحيلة بالبحث عنه من داخل منظومة القوى السياسية العراقية .

المهم ان ظروفاً عديدة في مقدمتها عملية التصفيات للقوى الوطنية والقومية وما رافق ذلك من انشقاقات متو اصلة ارهقت الاحزاب السياسية، وما تركته التناحرات في ما بينها، ولجوء العديد من قياداتها اضطراراً الى الخارج، أضعفت قاعدتها الجماهيرية ، وبالتالي انحسار دورها في الداخل ، مقابل دور ظاهر للاحزاب الدينية بين اوساط الناس، نجح بشكل كبير باستثمار المعاناة التي يوجهونها وما ارتكبته اجهزة النظام السابق بحقهم لتحقيق حضور جماهيري لايستهان به ،لإعادة تشكيل خارطة الولاء السياسي وتحوله جذرياً لصالحها خاصة بين الاساط الشعبية البسيطة التي سئمت الشعارات المؤدجلة وصارت تبحث عن الخلاص بطروحات جديدة لم تألفها سابقاً .

وكانت الارضية ممهدة بعد ٢٠٠٣ لقوى الاسلام السياسي للعمل باتجاه استقطاب شعبي واسع لأسباب عديدة من أبرزها الاصطفاف الطائفي الذي شجعت عليه الادارة الامير كية وتشكيل مجلس الحكم على وفق هذا الاصطفاف الذي اثبتت الاحداث خطأه ومخاطره ، كما يسجل للاحزاب الدينية نجاحها بملء الفراغ الذي سببته تداعيات احداث ٢٠٠٣ واستثمار المناسبات الدينية لهذا الغرض ، في حين كانت القوى العلمانية وحتى هذه اللحظة شبه غائبة ومتباينة المواقف والآراء بشأن ما حصل، إضافة إلى أنها لم تحسن استثمار رموزها التاريخية وهي مسألة متأصلة في نفسية المواطن نتيجة تراكمات تار يخية ليس من الهين تجاوزها،من دون ان نغفل ان بعض القوى العلمانية او التي رفعت شعارها، انساقت هي الاخرى لمد المحاصصات الطائفية بشكل اسهم في تغييب هويتها في الشارع العراقي وعدم تميز طروحاتها عن غيرها، بل شجعت من حيث لاتدري على ترسيخ شعور لدى الناس ان الزمن قد غادر التيارات السياسية التي كانت تقود الحركة الوطنية، وان الوقت قد حان لقوى آخرى لتحل مكانها .

ورغم وضوح هذه الصورة ، كما يفترض امام التيارات العلمانية ، والإعلان عن مدى تدني مستوى تأثيرها بين المواطنين بحسب ما افرزته نتائج الانتخابات السابقة والحالية، فإنها وبحكم تأصل عقد الماضي فيها وتقصيرها المزمن بإغفال دروس الماضي والاستفادة منها، وتمسكها بعلاقات مبنية على عدم الثقة والاختلاف وعدم الاتفاق على برنامج وطني، فإنها بقيت قاصرة عن اتخاذ موقف يعيد جزءاً مما كانت تملكه من رصيد بين الناس، بتبني معالجات واقعية وصحيحة لكثير من القضايا والهموم التي تشغل ذهن المواطن والابتعاد عن الشعارات الرنانة، معالجات تميزها عن طروحات قوى الاسلام السياسي، وتعيد ثقة هذا المواطن بها مجدداً، بعد فترة غياب عن الساحة ليست بالقصيرة.

كان يفترض بالاحزاب التي خبرت تجارب العمل السياسي ودهاليزها ، ان تكون اكثر قرباً من غيرها الى المواطنين، وان ترسم برامج عمل مع بقية الشخصيات الوطنية والقومية المؤمنة بالعملية السياسية الجديدة، يؤهلها لمنافسة الحركات الدينية في الانتخابات او في كسب ثقة الشارع وهو حق مشروع كفله الدستور .

وينبغي ألاّ نغفل هنا حقيقة ان الشارع العراقي بفطرته لايستسيغ هيمنة الطروحات الدينية وغلوائها على حياته، وهذا ما تنبهت إليه بعض قوى الاسلام السياسية فرفعت قبل وفي انتخابات آذار الماضي شعارات تنسجم مع المتغير الجديد، لذا تراها في الوقت الذي تبنت فيه طروحات وافكار بناء مؤسساتي حديث في قيادة الدولة ، حرصت على عدم التخلي عن ثوابت منهجها، فحافظت بهذا على جمهورها التقليدي من جهة ، وتمكنت من جهة أخرى من الظهور بوجه عصري يتعامل مع اللعبة السياسية على وفق اصولها .

لقد تعرضت العملية السياسية في العراق قبل ٢٠٠٣ إلى كثير من التشويه ، سبقت ذلك وصاحبته حملات مطاردة وتنكيل قاسية القت بظلالها على مجمل الوضع العام بعد التغير الذي شهده العراق ، كانت من نتائجه ظهور مفاهيم جديدة ، وفسحة حرية أتاحت للبعض تشكيل منظمات و كيانات متعددة، ور غم ما تحمله هذه المظاهر من ايجابيات الا انها في ذات الوقت اسهمت في تشرذم وزيادة فرقة التيارات العلمانية، وعدم قدرتها على منافسة المد الصاعد للتيارات الدينية، كما انه في جانب آخر اتاح للقوى الظلامية من بسط شيء من القوة والسيطرة في مناطق معروفة في بغداد والمحافظات كلف الوطن الكثير.

ونعتقد انه اذا لم تأخذ التيارات والشخصيات العلمانية زمام المبادرة ،وتقف مع نفسها موقفاً نقدياً لمراجعة أسباب كل ذلك ، وإذا لم تتوصل الى وضع برنامج وطني جامع يلبي طموحات المواطن ويعوضه صبره، فإنها ستبقى عاجزة عن الامساك بزمام المبادرة مرة اخرى في ساحة العمل السياسي، فهل تفعل ؟

اخيراً لابد من الإقرار بأن تناولنا هذا الموضوع لا يرقى الى مستوى الدراسة والبحث ، بقد ما اردنا من خلاله أن نذكر الاحزاب العلمانية ، الى خطورة تمسكها بحالة التشرذم والفرقة، وضرورة الاتفاق على بر امج عمل موحدة من اجل مستقبل العراق ، وان تنتبه الى ان ما يجمعها من قواسم اكثر من تلك التي تثير التمزق والفرقة .

حـــــروب الألـــــفـــيـــة الـثـالـثـة

حسين علي الحمداني

ارتبط الأمن دائما بحماية الحدود وانتشار القوات المسلحة على طولها مهما اتسعت ، ولم نجد من يختلف على هذا في العقود المنصرمة على الأقل في منظومة الفكر الستراتيجي العربي القائم على الأطر التقليدية التي ورثها تاريخيا من خلال بناء الأسوار من أجل حماية المدن حينما كان الخطر يأتي مدججا بالسلاح من خلف الحدود .

في الألفية الثالثة التي اختلفت فيها الموازين والمفاهيم معا وأصبح مفهوم الأمن أكبر من ذي قبل واتسع ليشمل مديات أخرى أبعد مما نتصوره شهدت بداية هذه الألفية حروباً من نوع آخر لم تألفها البشرية من قبل .

ويعتقد البعض بأن الأمن في القرن الحادي والعشرين ينحصر ويقتصر على حماية المجتمع من الجرائم الإرهابية والمشابهة لها ، خاصة إن مفهوم الأمن في الفكر السياسي والثقافي للمنطقة يقتصر على أمن الدولة فقط من دون أن يفكر بأمن الإنسان، وقد برز مفهوم الأمن الإنساني في النصف الثاني من عقد التسعينيات من القرن العشرين كنتاج لمجموعة التحولات التي شهدتها فترة ما بعد الحرب الباردة في ما يتعلق بطبيعة مفهوم الأمن ونطاق دراساته.

وأثبتت خبرة الحرب الباردة أن المنظور السائد للأمن – وهو المنظور الواقعي– لم يعد كافيًا للتعامل مع طبيعة القضايا الأمنية والحاجة لتوسيع منظوره ليعكس طبيعة مصادر التهديد.

وكان مفهوم الأمن لدى أنصار الاتجاه الواقعي في العلاقات الدولية يقتصر على حدود أمن الدولة القومية باعتبارها الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، وذلك ضد أي تهديد عسكري خارجي يهددها، أو يهدد تكاملها الإقليمي، أو سيادتها، أو استقرار نظامها السياسي، أو يمس إحدى مصالحها القومية. وفي سبيل حماية تلك المصالح فإن استخدام القوة العسكرية يُعد أداة أساسية لتحقيق الأمن، وتتحول العلاقة بالآخرين لمباراة لا بد فيها من مهزوم ومنتصر، إي أنه يحدد هوية العدو والجهة القادمة منها، وهذا ما استنزف موارد كبيرة في سبيل التسليح لمواجهة العدو المحتمل والمتوقع.

ولكننا نجد ومع بداية الألفية الثالثة أن الدول أصبحت الآن تواجه بأنماط عدة من مصادر التهديد، والتي ليست بالضرورة مصادر عسكرية، ومنها تجارة المخدرات عبر الحدود، والجريمة المنظمة المدعومة من دول أخرى ، وانتشار الإرهاب الدولي كبديل للحروب بين الدول المتجاورة ، وانتشار الأمراض والأوبئة، كالإيدز وأنواع الأنفلونزا ، وإنتشار الفقر الذي وصلت معدلاته في العالم نسباً مخيفة ، والتلوث البيئي وحروب المياه التي قد تنشب في أية لحظة، والأزمات الاقتصادية وتداعياتها وعجز المنظور التقليدي للأمن عن التعامل مع تلك القضايا خاصة إن التهديد في معظم الأحيان غير مرئي أو واضح.

كما أن القوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد الذي قد تفوق آثاره المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر، فتشير الإحصاءات إلى أنه خلال العقد الماضي تم إنفاق ٢٤٠ بليون دولار على علاج الإيدز في العالم، وهناك ٢٤ شخصًا يموتون جوعًا كل دقيقة.

والأخطر من ذلك أنه لا يمكن لأية دولة أن تغلق حدودها أو أن تستخدم القوة العسكرية للحيلولة دون انتشارها. والخلل الاقتصادي والسياسي في أي مجتمع لم يعد يقتصر على المواطنين فقط بل تمتد تلك الآثار لخارج الحدود في صورة تلوث، وأمراض وأوبئة وإرهاب ولاجئين في حالات الحروب، أما في الحالات الاقتصادية فإن الخطر قد يشمل العالم بأسره كما حصل في الأزمة المالية العالمية وتداعيات ذلك على اقتصاد الكثير من دول العالم .

ومن ثم يتطلب التعامل معها تعاونًا على المستوى العالمي وبأدوات مختلفة لا تتدخل الماكينة العسكرية فيها .

وليس بمقدور دولة واحدة السعي لتحقيق أمنها منفردة، فلم تمنع القوة النووية التي كان يملكها الاتحاد السوفيتي والتي كانت تكفي لتدمير العالم عشرات المرات من تهاويه ولا استطاعت أمريكا برصيدها المالي العالي جدا من تدارك الأزمات الاقتصادية وموجات البطالة وفيروسات الأمراض الكثيرة أو حتى حروب القرصنة وأزمة موقع ويليكيس الالكتروني الذي اشتهر في الآونة الأخيرة بعرضه وثائق حرب أفغانستان.

وعلى جانب آخر حدث تحول في طبيعة الصراعات ذاتها، إذ أصبحت معظم الصراعات داخلية بين الجماعات والأفراد وليست بين الدول، فتشير الإحصاءات إلى أنه من بين ٦١ صراعًا شهدها عقد التسعينيات من القرن العشرين وبداية الألفية الثالثة كان ٥٨ منها صراعًا داخليًا –أي بنسبة ٩٥ ٪ تقريبًا– و ٩٠ ٪ من ضحايا تلك الصراعات من المدنيين وليسوا عسكريين ومعظمهم من النساء والأطفال. فالصراعات أصبحت بين جماعات وليست بين دول، والضحايا فيها من المدنيين. ومصادر التهديد الأساسية للدول لم تعد مصادر خارجية فحسب، بل أصبحت من داخل حدود الدولة ذاتها، لهذا نجد بأن هنالك ثمة تحديات كبيرة تواجه أمن الإنسان – كفرد – في العالم .

وقد لخص تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بعنوان "عولمة ذات وجه إنساني أهم هذه المخاطر وفي مقدمتها عدم الاستقرار المالي للدول وانعكاساته على الفرد وأيضا غياب الأمان الوظيفي وعدم استقرار الدخل بل وفقدان الوظائف، كما حدث في الأزمة المالية العالمية من تسريح للعمال والموظفين وكذلك غياب الأمان الصحي، فسهولة الانتقال وحرية الحركة ارتبطت بسهولة انتقال وانتشار الأمراض كالإيدز فيشير التقرير إلى أنه بلغ عدد المصابين بالإيدز في مختلف أنحاء العالم حوالي ٣٣ مليون فرد، منهم ٦ ملايين فرد انتقلت إليهم العدوى .

وفي جانب مهم يؤكد التقرير غياب الأمان الثقافي، إذ تقوم عملية العولمة على امتزاج الثقافات وانتقال الأفكار والمعرفة عبر وسائل الإعلام والأقمار الصناعية. وقد أكد التقرير أن انتقال المعرفة وامتزاج الثقافات يتم بطريقة غير متكافئة، تقوم على انتقال المعرفة والأفكار من الدول الغنية إلى الدول الفقيرة.

وفي أحيان كثيرة تفرض الأفكار والثقافات الوافدة تهديدًا على القيم الثقافية المحلية من جهة، ومن جهة ثانية استغلال التكنولوجيا المتطورة في بث الفكر الإرهابي المتطرف وشيوعه في مختلف أرجاء العالم. ولعلنا في العراق نحتاج إلى الكثير من المعالجات في هذا الميدان بغية حماية الإنسان وتوفير الأمن له من خلال تحسين الوضع الاقتصادي والصحي من جهة، ومن جهة ثانية اعتبار أمن المواطن من أمن الدولة ، يضاف إلى ذلك عقد اتفاقيات واسعة مع دول الجوار والمحيط الإقليمي يتم من خلالها معالجة الكثير من المشاكل التي ما زالت تشكل تهديدا قويا لأمن المواطن، وبالتالي أمن الدولة وفي مقدمتها ضبط الحدود ومنع تهريب الأسلحة والمخدرات وإيواء المجرمين المطلوبين،وضمان حصة العراق المائية في نهري دجلة والفرات خاصة في ظل استحواذ دول المنبع على الكمية الأكبر مما يهدد مستقبل العراق الزراعي على المدى القريب والمتوسط .

إذن هنالك حروب جديدة في العالم تدار عبر القارات ولا تحتاج لجيوش وحاملات طائرات وقنابل ثقيلة الوزن ، وصواريخ حاملة للرؤوس النووية ، إنها حروف الألفية الثالثة .